نظرة عامة

تشير نتائج استقصاء الظرفية الصناعية الصادر عن بنك المغرب برسم شهر مارس[1] إلى تحسن النشاط. وفي ظل هذه الظروف، فقد استقرت نسبة استخدام الطاقات عند 79% مقابل 78% في الشهر السابق.

وقد سجل الإنتاج والمبيعات ارتفاعا في كل الفروع باستثناء «النسيج والجلد» حيث عرف الإنتاج ركودا بينما سجلت المبيعات تراجعا. وحسب الوجهة، شهدت المبيعات ارتفاعا في السوق المحلية والخارجية.

وبخصوص الطلبيات، فقد سجلت ركودا، نتيجة لارتفاعها في «الصناعات الغذائية» وفي «الميكانيك والتعدين» وركودها في «النسيج والجلد» وتراجعها في «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية». ومن جهتها، استقرت دفاتر الطلبيات في مستوى عادي، مما يغطي مستويات أعلى من المعتاد في «الصناعات الغذائية» وفي «الميكانيك والتعدين» وأقل من العادي في «النسيج والجلد» وفي «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية».

وبالنسبة للشهور الثلاثة المقبلة، يتوقع أرباب المقاولات الصناعية ارتفاعا في الإنتاج والمبيعات في جميع الفروع باستثناء «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«النسيج والجلد» حيث يتوقع تراجع الإنتاج وركود المبيعات. غير أنه، أعربت أكثر من شركة واحدة من بين خمسة عن عدم اليقين بشأن توجهات الإنتاج المستقبلية.

1 تم إنجاز الاستقصاء بين 1 و30 أبريل 2025 . النتائج معدة على أساس نسبة الإجابة الإجمالية التي بلغت 62%.